

ومن هنا قال النووي : يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا أو غلب على ظنه وضعه ، فمن روى حديثنا علم أو ظن وضعه ولم يبين حال روايته وضعفه فهو داخل في هذا الرعيذ ، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله - صلى الله عليه وسلم^(١) -

وأكثر ما يستعان بهذه الأحاديث ، الموضوعات أو الضعيفة في الترغيب والترهيب ، ومن الكلام المشهور : الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال . وهذا كلام ينبغي ألا يصح ، فيكفي أن يحكم بأن الحديث ضعيف حتى يطرح ، ولا يعمل به .

وقد أجمع المسلمون الذين يعتمد بهم في الاجماع على أن وضع الحديث على رسول الله سواء كان في الأحكام أو في الترغيب والترهيب حرام من أكبر الكبائر ، وأقبح القبائح ، ولم يشذ عن ذلك إلا الكرامية ، وهم فرقة مبتدعة ، فقد زعموا باطلا أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب ، وتابعهم على ذلك كثيرون من الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد ، أو ينسبهم جهلة مثلهم^(٢) .

إن الأحاديث الصحيحة في الحث على فضائل الأعمال ، وفي

(١) شرح صحيح مسلم ج ١ ص ٧١ .

(٢) ذكر ذلك كله النووي في هذا الموضوع .